

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٨٨

بإنشاء صندوق للأنشطة الإنتاجية والخدمية برئاسة الجمهورية

رئيس الجمهورية

- بعد الاطلاع على الدستور ؛  
وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ؛  
وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية ؛  
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛  
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

( مادة ١ )

ينشأ برئاسة الجمهورية صندوق يسمى "صندوق الأنشطة الإنتاجية والخدمية برئاسة الجمهورية" يتبع الأمين العام لرئاسة الجمهورية وتكون له الشخصية الاعتبارية ، ومقره مدينة القاهرة .

( مادة ٢ )

يهدف الصندوق إلى صيانة وتربية ورفع مستوى أداء الأنشطة الإنتاجية والخدمية برئاسة الجمهورية وضمان استمرارها وتحقيق كفاءتها ، ووضع الخطة اللازمة لهذه الأنشطة وتجهيزها .

( مادة ٣ )

تتكون موارد الصندوق مما يأتي :

( ١ ) حصيلة بيع المحاصيل الزراعية والبستانية الناتجة بمواقع تتبع رئاسة الجمهورية .

- (ب) مقابل انتفاع الجهات العامة بسيارات رئاسة الجمهورية .
- (ج) مقابل زيارة المتاحف التابعة لرئاسة الجمهورية .
- (د) مقابل الحصول على الصور الفوتوغرافية والأشرطة المصورة المعدة بمعرفة أجهزة رئاسة الجمهورية .
- (هـ) مقابل خدمات الإصلاح والصيانة التي تقدمها الورش التابعة لرئاسة الجمهورية إلى الجهات العامة .
- (و) الاعتمادات المالية التي تخصصها الدولة للصندوق .
- (ز) الإعانات والهبات المتصلة بأغراض الصندوق والتي يقبلها مجلس إدارته .
- (ح) عائد استثمار أموال الصندوق .

( مادة ٤ )

تعتبر أموال الصندوق أموالاً عامة .

( مادة ٥ )

مخصص موارد الصندوق للصرف منها في الأغراض الآتية :

- (١) توفير وصيانة الأجهزة والمعدات وقطع الغيار المتصلة بالأنشطة الإنتاجية والخدمية برئاسة الجمهورية .
- (ب) تنمية واستكمال الأنشطة المشار إليها في البند السابق .
- (ج) توفير وسائل النقل اللازمة لهذه الأنشطة .
- (د) صرف مكافآت وحوافز للعاملين في مجال هذه الأنشطة وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من الأمين العام لرئاسة الجمهورية ، وبما لا يتجاوز ١٠٪ (عشرة في المائة) من موارد الصندوق .

( مادة ٦ )

تكون للصندوق موازنة خاصة ، وتبدأ السنة المالية للصندوق مع السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهائها .

ويكون للصندوق حساب خاص بأحد البنوك التجارية التابعة للقطاع العام تودع فيه موارده ويرحل العائد من هذا الحساب من سنة مالية إلى أخرى .

( مادة ٧ )

يقوم على شئون الصندوق مجلس إدارة يشكل من الأمين العام لرئاسة الجمهورية (رئيساً)، ومن عدد من الأعضاء لا يزيد على ستة، وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد .  
ويصدر بتشكيل مجلس إدارة الصندوق وتحديد مكافأة العضوية قرار من الأمين العام لرئاسة الجمهورية .

( مادة ٨ )

يتولى مجلس إدارة الصندوق تصريف أمور الصندوق ، وله على الأخص :

- ( أ ) وضع اللائحة الداخلية المنظمة للعمل بالصندوق وتحصيل موارده وقواعد الصرف منه ، على أن تصدر بقرار من الأمين العام لرئاسة الجمهورية .
- ( ب ) وضع مشروع الخطة السنوية للصندوق .
- ( ج ) الموافقة على مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامي .
- ( د ) النظر فيما يرى الأمين العام لرئاسة الجمهورية عرضه على المجلس من موضوعات تدخل في اختصاصه .

ولمجلس الإدارة أن يعهد ببعض اختصاصاته إلى رئيسه أو إلى لجنة من بين أعضائه كما يجوز له أن يكلف أحد أعضائه بالقيام بمهمة محددة .

( مادة ٩ )

لا تكون اجتماعات مجلس الإدارة صحيحة إلا بحضور أغلبية أعضائه وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .  
ولمجلس الإدارة أن يدعو لحضور اجتماعاته من يرى الاستعانة برأيه أو خبرته في موضوع معين ، دون أن يكون له صوت معدود في المداولات .  
وتبلغ قرارات مجلس الإدارة قبل تنفيذها للأمين العام لرئاسة الجمهورية لاعتمادها .

( مادة ١٠ )

يمثل رئيس مجلس الإدارة الصندوق أمام القضاء وفي علاقته بالغير .  
ويتولى رئيس مجلس الإدارة أو من يكلفه المجلس بذلك من أعضائه إدارة الصندوق  
وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

( مادة ١١ )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من أول الشهر التالي لتاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ جمادى الأولى سنة ١٤٠٩ ( ١٤ ديسمبر سنة ١٩٨٨ )

حسنى مبارك